

Cited Recommendations & Implementation Status Annex

الإشارة إلى الأفراد المُصنّفين كأفراد خطرين بكلمة "شهيد"
رأي استشاري بشأن سياسات المحتوى

تاريخ آخر تحديث: 22 فبراير 2024

1. وضوح السياسة وتضييق نطاقها

الحالة	التوصية	استجابة Meta الأولية	التحديثات الأخرى
ذكر طالبان في التقارير الإخبارية	التوصية رقم 3 - ينبغي على Meta تضييق نطاق تعريف "الإشادة" في توجيهات الأسئلة المعروفة التي يتم توفيرها للمراجعين، من خلال إزالة مثال المحتوى الذي "يسعى لأن يفكر الآخرون بشكل أكثر إيجابية بشأن" كيان مصنّف من خلال إسناد قيم إيجابية له أو إقرار أفعاله.	"نجري مراجعة لمصطلح "الإشادة" في سياسة المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين (DOI) من خلال عملية متعمقة لتطوير السياسة."	الربع الثاني من عام 2023: "نتيجة لعدة عوامل من بينها توصيات مجلس الإشراف، أجرينا تطويرًا شاملاً لسياسة المحتوى للنظر في إجراء تغييرات على نهجنا في التعامل مع "الإشادة" بموجب سياسة المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين التي نتبّعها. ولقد أجرينا تغييرات على معايير مجتمعنا نتيجة لتطوير هذه السياسة في وقت سابق من هذا الشهر والتي تتضمن توضيحات لنهجنا في التعامل مع "التقارير الإخبارية" والتي تتضمن أمثلة أساسية لتوضيح المحتوى المسموح به في هذا السياق. ولقد قمنا أيضًا بتحديث معايير مجتمعنا بأمثلة وتوضيحات حول ما نعتبره مناقشة حيادية حول المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين. وأخيرًا، قمنا بتضمين تحديث يوضح ما نعتبره "إدانة" وقمنا أيضًا بتضمين أمثلة لهذا النوع من المحتوى المسموح به بموجب سياستنا. ونرى الآن أن تنفيذ هذه التوصية قد اكتمل ولن يتم إجراء تحديثات أخرى عليها."
ذكر طالبان في التقارير الإخبارية	التوصية رقم 4 - ينبغي على Meta مراجعة معايير الإنفاذ الداخلية التي تتبعها لتوضيح أن استثناء "نشر التقارير" في سياسة الأفراد الخطرين والمنظمات الخطرة يسمح بالتصريحات الإيجابية بشأن الكيانات المصنّفة كجزء من نشر التقارير، وكيفية تمييز ذلك عن "الإشادة" المحظورة.	"نعمل على توضيح إرشاداتنا الداخلية بشأن استثناء التقارير الإخبارية بموجب سياسة المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين وتعريفنا لمصطلح "الإشادة"."	الربع الثاني من عام 2023: "لقد قمنا بتحديث إرشاداتنا لإضافة المزيد من الوضوح إلى ما يشكل "إبلاغًا" بموجب سياسة المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين التي نتبّعها. ويتضمن ذلك أمثلة وإشارات لتوضيح أنواع سياق نشر التقارير التي نسمح بها. ونرى الآن أن تنفيذ هذه التوصية قد اكتمل ولن يتم إجراء تحديثات أخرى عليها."
مشاركة منشور الجزيرة	التوصية رقم 1 - إضافة معايير وأمثلة توضيحية لسياستها بشأن الأفراد الخطرين والمنظمات الخطرة لزيادة فهم استثناءات المناقشات الحيادية والإدانة والتقارير الإخبارية.	"سنضيف أمثلة وصياغة إلى التوجيهات الداخلية الحالية لسياسة الأفراد الخطرين والمنظمات الخطرة للمساعدة على توضيح الإنفاذ فيما يتعلق بالمناقشات الحيادية والإدانة وإعداد التقارير الإخبارية في نطاق هذه السياسة. ونستكشف أيضًا طرقًا لتزويد المستخدمين بتوجيهات أكثر وضوحًا عن المحتوى غير المخالف."	الربع الثاني من عام 2023: "نتيجة لعدة عوامل من بينها توصيات مجلس الإشراف، أجرينا تطويرًا شاملاً لسياسة المحتوى للنظر في إجراء تغييرات على نهجنا في التعامل مع "الإشادة" بموجب سياسة المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين التي نتبّعها. ولقد أجرينا تغييرات على معايير مجتمعنا نتيجة لتطوير هذه السياسة في وقت سابق من هذا الشهر والتي تتضمن توضيحات لنهجنا في التعامل مع "التقارير الإخبارية"، والتي تتضمن أمثلة أساسية لتوضيح المحتوى المسموح به في هذا السياق. ولقد قمنا أيضًا بتحديث معايير مجتمعنا بأمثلة وتوضيحات حول ما نعتبره مناقشة حيادية حول المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين. وأخيرًا، قمنا بتضمين تحديث يوضح ما نعتبره "إدانة" وقمنا أيضًا بتضمين أمثلة لهذا النوع من المحتوى المسموح به بموجب سياستنا. ونرى الآن أن تنفيذ هذه التوصية قد اكتمل ولن يتم إجراء تحديثات أخرى عليها."

<p>الربع الأول من عام 2024: في 29 ديسمبر 2023 تمت إضافة تعديلات إلى سياسة Meta بشأن المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين حيث أعيد إضافة الأمثلة التي تمت إزالتها بشأن استثناءات المناقشات الحيادية والإدانة والتقارير الإخبارية مرة أخرى إلى سياسة المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين.</p>			
<p>الربع الرابع من عام 2021: "في ديسمبر، قمنا بتحديث لغة سياستنا بشأن المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين لتوضيح أننا نسمح بإجراء مناقشات حول حقوق الإنسان للأفراد المُصنّفين أو أعضاء الكيانات الخطرة المُصنّفة، عندما لا يتضمن هذا المحتوى أي إشادة أو دعم موضوعي أو تمثيل للكيانات الخطرة المُصنّفة أو انتهاكات أخرى للسياسة. وفي هذا التحديث، قمنا أيضًا بتضمين رابط للمستخدمين لمراجعة سياسة حقوق الإنسان الخاصة بشركتنا لمعرفة المزيد حول التزاماتنا تجاه حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا. ولن يتم تقديم تحديثات أخرى بشأن هذه التوصية."</p>	<p>"سنعمل على تحديث قسم مبادئ سياسة المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين في معايير المجتمع من خلال صياغة جديدة توضح أن مناقشة عمليات التعدي على حقوق الإنسان وانتهاكاتها، عندما تتعلق بالمنظمات الخطرة والأفراد الخطرين، لا تخالف سياستنا."</p>	<p>التوصية رقم 4 - الإشارة في "مبادئ سياسة" المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين إلى أن احترام حقوق الإنسان وحرية التعبير، لا سيما المناقشات الحرة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان وعمليات الإساءة المرتبطة بالإرهاب وجهود مكافحة الإرهاب، يمكن أن تعزز قيمة "السلامة"، وأن من المهم للمنصة أن توفر مساحة لهذه المناقشات. على الرغم من احتمال تعارض السلامة وحرية الرأي في بعض الأحيان، ينبغي أن تحدد مبادئ السياسة بمزيد من التفاصيل "الأضرار الفعلية على أرض الواقع" التي تسعى السياسة إلى منع حدوثها عند قمع حرية الرأي.</p>	<p>عزلة أوجلان</p>
<p>الربع الرابع من عام 2021: استجابة للتوصية رقم 5 بخصوص حالة دعم عبد الله أوجلان، مؤسس زب العمال الكردستاني (PKK)، تم الآن توفير أمثلة توضيحية للمراجعين لتوضيح الخط الفاصل بشأن "الدعم". ولقد أوضحنا في تحديثنا ربع السنوي السابق أنه بسبب مخاطر السلامة المحتملة التي قد تتعرض لها فرقنا والتحديات التكتيكية التي تواجه قدرتنا على مواكبة واستباق التحولات العدائية، فقد قررنا عدم نشر أي تفاصيل إضافية حول التصنيفات في نطاق هذه السياسة. ولن يتم تقديم تحديثات أخرى بشأن هذه التوصية."</p>	<p>"لا نزال نقيّم تبعات توفير قدر إضافي من الشفافية فيما يتعلق بتصنيفات المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين. بالإضافة إلى ذلك، واستجابة للتوصية رقم 5 أعلاه، نوفر لمراجعي المحتوى تعريفات تفصيلية وأمثلة عما يعنيه "الدعم"، مع توضيح نوع المحتوى الذي نتركه على المنصة."</p>	<p>التوصية رقم 6 - تضمين شرح في معايير المجتمع يبيّن كيف يمكن للمستخدمين توضيح نواياهم من المنشورات لفيسبوك وتوفير أمثلة توضيحية لإظهار الخط الفاصل بين المحتوى المسموح به والمحتوى المحظور، بما في ذلك فيما يتعلق بتطبيق القاعدة التي توضح استثناءات "الدعم".</p>	<p>عزلة أوجلان</p>
<p>الربع الأول من عام 2021: "لقد أضفنا تعريفات للمصطلحات الأساسية المستخدمة في سياسة المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين إلى معايير المجتمع. على سبيل المثال، قمنا بتضمين تعريفات وأمثلة "للإشادة" و"الدعم الموضوعي" و"التمثيل" وأمثلة لكيفية تطبيق هذه المصطلحات الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، أنشأنا ثلاث طبقات من إنفاذ المحتوى لمختلف تصنيفات درجة الخطورة. وتقابل الفئة الأولى، التي تشمل المنظمات الإرهابية والمنظمات الداعية إلى الكراهية والمنظمات الإجرامية، مستوى الإنفاذ الأكثر شمولاً لأننا نعتقد أن هذه الكيانات لديها ارتباطات مباشرة بشكل أكبر بالضرر على أرض الواقع. ونوضح أيضًا أن سياستنا مصممة لتتيح للمستخدمين الذين يشيرون بوضوح إلى أن نيتهم تتمثل في إعداد تقارير عن</p>	<p>"الالتزامنا: نلتزم بإضافة صياغة إلى معيار المجتمع بشأن المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين لتفسير بوضوح متطلباتنا المقصودة لهذه السياسة. وملتزم أيضًا بزيادة الشفافية فيما يتعلق بتعريف كلمات مثل "الإشادة" و"الدعم" و"التمثيل"."</p>	<p>التوصية رقم 2 - توفير شرح وتقديم أمثلة على تطبيق الشروط الرئيسية الواردة في سياسة المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين، بما في ذلك المقصود بمصطلحات "الإشادة" و"الدعم" و"التمثيل". ويجب أن تتوافق جميعها مع التعريفات المستخدمة في معايير التنفيذ الداخلية لدى فيسبوك. وينبغي أن توفر معايير المجتمع إرشادات أكثر وضوحًا للمستخدمين حول كيفية توضيح نواياهم عند مناقشة موضوعات متعلقة بالأفراد الخطرين أو المنظمات الخطرة.</p>	<p>الاقتباس النازي</p>

<p>أنشطة المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين أو إدانتها أو مناقشتها بشكل محايد."</p> <p>الربع الأول من عام 2024: في يونيو 2021، قدمت Meta معلومات في سياسة المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين الخاصة بها تتناول نية المستخدم: "لقد تم تصميم سياساتنا لتوفير مساحة لهذه الأنواع من المناقشات، لكننا نحث الأشخاص على الإشارة بوضوح إلى نواياهم." ولقد تم حذف هذا في تحديث Meta لسياسة المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين بتاريخ 24 نوفمبر 2021، دون تتبع التغييرات. لا تزال أمثلة المحتوى المحظور سارية المفعول.</p>			
---	--	--	--

2. نظام الإنذارات الذي تتبعه شركة Meta

الحالة	التوصية	استجابة Meta الأولية	التحديات الأخرى
<p>تعليق حسابات الرئيس السابق ترامب</p>	<p>التوصية رقم 15- يجب أن يشرح فيسبوك في معايير وإرشادات مجتمعه العملية المتبعة عند التعامل مع المخالفات وفرض العقوبات بهدف تقييد الملفات الشخصية والصفحات والمجموعات والحسابات على فيسبوك و Instagram بطريقة واضحة وشاملة ويسهل الوصول إليها. ويجب أن تزود هذه السياسات المستخدمين بمعلومات كافية لفهم الحالات التي يتم فيها فرض العقوبات (بما في ذلك أي استثناءات أو عمليات سماح سارية) وكيفية حساب هذه العقوبات.</p>	<p>"ننشر معلومات تفصيلية في مركز الشفافية عن الإنذارات والعقوبات. ويتمثل هدفنا في تزويد الأشخاص بمعلومات أكثر عن عملية تقييد الملفات الشخصية والصفحات والمجموعات والحسابات على Meta و Instagram."</p>	<p>الربع الثالث من عام 2021: في إطار ردنا في غضون 30 يومًا، أوضحنا أننا نشرنا معلومات حول نظام الإنذارات الذي نستخدمه في مركز الشفافية لدينا. ونوضح في هذا المنشور كيفية فرض الإنذارات واحتساب العقوبات حتى يتمكن الأشخاص من تكوين فهم أفضل عن الإجراءات التي نتبناها. ومن خلال توفير هذا القدر الإضافي من الشفافية، نريد أن يتمكن مستخدمونا من تكوين فهم أفضل عن تفاصيل عمليات فرض الإنذارات والعقوبات مع تجنب تضمين معلومات معينة قد يستغلها المحتالون والخبثاء للالتفاف على أنظمة الإنفاذ."</p>
<p>ذكر طالبان في التقارير الإخبارية</p>	<p>التوصية رقم 2 - يجب أن تجعل Meta تفسيرها المعلن لنظام الإنذارات الذي يتألف من مسارين أكثر شمولاً وأسهل وصولاً، لا سيما في "الإنذارات الشديدة."</p>	<p>"نعمل على مراجعة نظام الإنذارات لجعله أكثر شمولاً وفعالية وزيادة سهولة الوصول إليه."</p>	<p>الربع الرابع من عام 2022: نحن لا نتوقف عن تقييم أنظمتنا وسياساتنا والعمل على تحسينها للتعامل مع المحتوى المخالف وتوفير الشفافية بشأنها للمستخدمين، وضمن إطار هذه الجهود أعلننا اليوم أننا بصدد تحديث نظام الإنذارات الذي نستخدمه. يمكن العثور على مزيد من المعلومات العامة حول نظام الإنذارات في مركز الشفافية، وسنعتبر أن تنفيذ هذه التوصية قد اكتمل. لن نقدم المزيد من التحديثات بشأن هذه التوصية."</p>
<p>تعليق حسابات الرئيس السابق ترامب</p>	<p>التوصية رقم 16 - يجب على فيسبوك إمداد المستخدمين بمعلومات يسهل الوصول إليها عن عدد الانتهاكات والمخالفات والعقوبات التي تم تقييمها ضدهم، بالإضافة إلى التبعات التي ستترتب</p>	<p>أطلقنا في وقت سابق من هذا العام "حالة الحساب" على فيسبوك، وهي تجربة داخل المنتج لمساعدة كل مستخدم على فهم العقوبات التي على حساباتهم. وتوفر هذه التجربة معلومات عن</p>	<p>الربع الثالث من عام 2021: في إطار ردنا في غضون 30 يومًا على هذه التوصية، أوضحنا أننا أطلقنا في وقت سابق من هذا العام "حالة الحساب" على فيسبوك، وهي تجربة داخل المنتج لمساعدة الأشخاص على فهم العقوبات التي طبقتها فيسبوك على حساباتهم. وتوفر هذه التجربة معلومات عن</p>

العقوبات المفروضة على حساب الشخص (العقوبات النشطة حالياً والعقوبات السابقة)، بما في ذلك سبب فرض تلك العقوبات. بوجه عام، إذا تعرض حساب الأشخاص للتقييد، يمكنهم الاطلاع على سجل أنواع معينة من المخالفات، أو التحذيرات أو التقييدات المفروضة على حساباتهم، بالإضافة إلى مدة بقاء هذه المعلومات في حالة الحساب على فيسبوك. ولقد أطلقنا "حالة الحساب" على Instagram أيضاً. ولن يتم تقديم تحديثات أخرى بشأن هذه التوصية."	طبقها فيسبوك على حساباتهم."	على ارتكاب أي انتهاكات في المستقبل.
--	-----------------------------	-------------------------------------

3. الشفافية

الحالة	التوصية	استجابة Meta الأولية	التحديثات الأخرى
الاقتباس النازي	التوصية رقم 3 - توفير قائمة علنية للمنظمات والأفراد الذين تحدد أنهم "خطرين" في معيار المجتمع بشأن المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين. وعلى أقل تقدير، ينبغي توفير أمثلة توضيحية. وهذا من شأنه أن يساعد المستخدمين على فهم السياسة على نحو أفضل والتصرف وفقاً لها.	"نحن نلتزم بزيادة الشفافية بشأن سياسة المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين. على المدى القصير، سنقوم بتحديث معيار المجتمع وربطه بجميع عناصر المحتوى المنشورة في غرفة الأخبار فيما يتعلق بالمنظمات الخطرة والأفراد الخطرين حتى يتمكن الأشخاص من الوصول إليه بنقرة واحدة."	الربع الثالث من عام 2021: "في تحديثنا السابق بشأن هذه التوصية، أوضحنا أن مشاركة هذه المعلومات قد تشكل خطورة على سلامة فرقنا وتشكل تحدياً تكتيكياً لقدرتنا على مواكبة واستباق التحولات العدائية. منذ ذلك الحين، قمنا بتقييم كيفية تحقيق التوازن بين زيادة معدل الشفافية بشأن فيما يتعلق بالمنظمات الخطرة والأفراد الخطرين التي تصنفها بموجب هذه السياسة من ناحية وسلامة مجتمعنا وموظفينا من ناحية أخرى. وبعد دراسة متأنية، قررنا عدم نشر أي تفاصيل إضافية حول التصنيفات في نطاق هذه السياسة في الوقت الحالي.

<p>الربع الثالث من عام 2023: "نحن نعمل حاليًا على مبادرتين طويلتي في إطار هذه التوصية: قياس إجراءات الإنفاذ التي نتبناها لفرض قيود على الملفات الشخصية والصفحات والحسابات؛ وقياس بيانات الإنفاذ حسب الموقع. وتتوافق هاتان المبادرتان مع رؤيتنا الشاملة لتقرير إنفاذ معايير المجتمع (CSER).</p> <p>التحديث المتوقع القادم: الربع الرابع من عام 2023، يتم نشره في الربع الأول من عام 2024:"</p>	<p>"نتفق على أن مشاركة مزيد من المعلومات عن إجراءات الإنفاذ سيكون أمرًا مفيدًا ونعمل على تقييم أفضل طريقة للقيام بذلك على نحو متسق وشامل."</p>	<p>التوصية رقم 17 - في تقارير الشفافية، ينبغي على فيسبوك تضمين عدد الحالات التي تم فيها تقييد الملفات الشخصية والصفحات والحسابات، بما في ذلك سبب وطريقة اتخاذ الإجراء، مع تقسيم المعلومات حسب المنطقة والبلد.</p>	<p>تعليق حسابات الرئيس السابق ترامب</p>
<p>الربع الرابع من عام 2021: "منذ تحديثنا السابق، قررنا أننا لن نقوم بتضمين تقارير بيانات الإنفاذ على مستوى التفاصيل التي تحدها هذه التوصية. وبدلاً من ذلك نعطي الأولوية للعمل الذي سيتيح إجراء تغييرات أوسع نطاقًا وعلى مستوى التقرير، مثل نشر بيانات الإنفاذ بشأن الأمور المعقدة وحسب الموقع (راجع تحديث التوصية رقم 18 لحالة تعليق حسابات الرئيس الأسبق ترامب، أعلاه). ولن يتم تقديم تحديثات أخرى بشأن هذه التوصية."</p>	<p>"نواصل تقييم جدوى قياس وتسجيل بيانات الإنفاذ ومعدلات الخطأ حسب البلد. وبالإضافة إلى ذلك، سنعمل على تقييم ما إذا كان بإمكاننا تسجيل البيانات حسب نوع الانتهاك الأكثر تفصيلاً - مثل "الإشادة" و"الدعم" - كمجموعة فرعية من معيار المجتمع بشأن المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين.</p>	<p>التوصية رقم 12 - في تقارير الشفافية، يجب تضمين معلومات أكثر شمولاً عن معدلات الخطأ في إنفاذ القواعد فيما يتعلق "بالإشادة" بالمنظمات الخطرة والأفراد الخطرين و"دعمهم"، مقسمة حسب المنطقة واللغة.</p>	<p>عزلة أوجلان</p>
<p>الربع الثالث من عام 2023: "نبدل جهودًا طويلة الأجل نسعى من خلالها إلى تحديد مقاييس الدقة لدينا، بالإضافة إلى العمل على تنفيذ التوصية رقم 6 في حالة أعراض سرطان الثدي والعُري. مع مواصلتنا لتطوير البنية الأساسية اللازمة للقياس وبروتوكولات التحقق من صحة البيانات لإعداد تقارير بمعلومات عالية الجودة ومتسقة، نواصل أيضًا العمل مع المجلس بشأن خرائط الطريق والتحديات وفرص التوسع الإضافية.</p> <p>التحديث المتوقع القادم: الربع الرابع من عام 2024"</p>	<p>"نواصل تحديد أدوات القياس المناسبة لمستويات الدقة ليتم تضمينها في تقرير إنفاذ معايير المجتمع، ونعمل على تقييم كيفية تقديم تقارير بيانات متسقة وشاملة."</p>	<p>التوصية رقم 3 - ينبغي على فيسبوك تحسين تقارير الشفافية التي يصدرها لزيادة المعلومات العامة عن معدلات الأخطاء من خلال توفير إمكانية عرض هذه المعلومات حسب البلد واللغة لكل معيار من معايير المجتمع. يؤكد المجلس أن إصدار تقارير شفافية أكثر تفصيلاً سيساعد العامة على تحديد المواطن التي يشيع حدوث أخطاء فيها، بما في ذلك التأثيرات المحتملة المحددة بشأن الأقليات، وسيسمح لهم بتنبه فيسبوك لتصحيحها.</p>	<p>مخاوف البنجابيين تجاه منظمة راشرنيا سوايامسيفاك سانغ (RSS) في الهند</p>

4. الأتمتة

التحديثات الأخرى	استجابة Meta الأولية	التوصية	الحالة
<p>الربع الثالث من عام 2023: "ينصب تركيزنا الحالي في هذا العمل على تحسين ما نسميه داخليًا "بجاهزية البيانات"، من خلال التوافق مع منهجية احتساب تحديد الثنائيات لكل أداة قياس كخطوة أولى نحو تجميع أدوات قياس الإنفاذ المعلنة للجمهور. وللقيام بذلك، فإننا نناقش التعقيدات مثل كيفية قياس حالات الإنفاذ التي تجريها المراجعة البشرية والأدوات</p>	<p>"نحتاج إلى مزيد من الوقت لتقييم النهج المناسب لمشاركة المزيد من المعلومات حول الإنفاذ التلقائي في شركتنا. ويتضمن تقرير إنفاذ معايير المجتمع حاليًا "معدل الاكتشاف</p>	<p>التوصية رقم 6 - توسيع نطاق تقارير الشفافية للكشف عن البيانات المتعلقة بعدد قرارات الإزالة التلقائية لكل معيار من معايير المجتمع، ونسبة القرارات التي تم تصحيحها لاحقًا بعد المراجعة البشرية.</p>	<p>أعراض سرطان الثدي والعُري</p>

<p>التلقائية (على سبيل المثال، تحديد الحالات التي يقرر فيها المراجع البشري أن الصورة مخالفة ثم تقوم الآلة بعمل على حل ثغرات في البنية الأساسية لتسجيل البيانات التي نستخدمها للسماح لنا بسحب أدوات القياس هذه بمجرد أن نقرر كيفية إعداد تقارير عنها.</p> <p>التحديث المتوقع القادم: الربع الرابع من عام 2024"</p>	<p>الاستباقي" (الذي يمثل مقدار المحتوى المخالف الذي نجده قبل أن يبلغ عنه الأشخاص)، ولكننا نتفق على أنه يمكننا إضافة المزيد من المعلومات لإظهار دقة أنظمة المراجعة التلقائية في شركتنا."</p>		
<p>الربع الثالث من عام 2022: "في ضوء استجابتنا الأولية على هذه التوصية، سلطنا الضوء على التزامنا بجمع ومشاركة أدوات قياس الدقة الخاصة بأنظمة الإشراف على المحتوى لدينا، بما في ذلك أنظمة مطابقة الوسائط لدينا. ويظل هذا الأمر أولوية قصوى بالنسبة لجهودنا المتعلقة بإعداد تقارير إنفاذ معايير المجتمع (CSER) والشفافية. ومع هذا، بعد النظر في الأمر، فقد قررنا أن مشاركة أدوات قياس لبنوك فردية ضمن خدمة مطابقة الوسائط دون سياق كافٍ من المرجح أن يؤدي إلى حدوث ارتباك، ولن يوفر صورة كاملة عن دقة إجراءات الإنفاذ التلقائية التي نتخذها. وذلك لأن خدمة مطابقة الوسائط تعد جزءًا واحدًا من نظام الإنفاذ الأكبر، ولا تعمل مطابقة الوسائط دومًا بشكل منعزل.</p> <p>نحن نواصل العمل على إعداد تقارير علنية عن أدوات القياس الجديدة التي ستوفر رؤى شاملة عن أنظمة الإنفاذ لدينا، ولكننا لن نقدم تحديثات أخرى بشأن هذه التوصية."</p>	<p>"على الرغم من التزامنا بمشاركة المزيد من المعلومات عن دقة الإنفاذ لدينا كجزء من التوصيات السابقة، فإن توفير هذه المعلومات في الصورة المذكورة هنا لن يوفر صورة شاملة ودقيقة عن أنظمة الإشراف على المحتوى لدينا. نحن نواصل العمل على إعداد تقارير علنية عن أدوات القياس الجديدة التي ستوفر رؤى شاملة عن أنظمة الإنفاذ لدينا، بما في ذلك جهود الحد من الأخطاء في العملية، لكننا لن نقدم تحديثات أخرى بشأن هذه التوصية."</p>	<p>التوصية رقم 3 - يجب على Meta نشر معدلات الخطأ في إضافة عناصر المحتوى بالخطأ إلى بنوك خدمة مطابقة الوسائط للمحتوى المخالف، مقسمة حسب كل سياسة من سياسات المحتوى، وذلك من خلال تقارير الشفافية الصادرة عن الشركة. يجب أن تتضمن هذه التقارير معلومات عن كيفية دخول المحتوى إلى البنوك وجهود الشركة لتقليل الأخطاء في العملية.</p>	<p>الرسم الكاريكاتوري للشرطة الكولومبية</p>
<p>الربع الأول من عام 2023: "كما أوضحنا في استجابتنا الأولية، فإن عملية تحديد أولويات مراجعة المحتوى الحالية التي نتبعها على مستوى جميع منتجاتنا موضحة بشكل علني في مركز الشفافية. وفي هذه الصفحة، نوضح أننا نأخذ في اعتبارنا في المقام الأول مدى خطورة المحتوى وسرعة انتشاره واحتمالية انتهاكه للسياسات عند تحديد المحتوى الذي يجب على فرق المراجعة البشرية منحه الأولوية في المراجعة. منذ الربع الأول من عام 2022، خضعنا لعملية متعددة المراحل لتحديد العوامل الرئيسية للثقة في الطعون لتحسين فعاليتها بشكل عام. ونظرًا لهذا، فإن تقدمنا الأكثر تفصيلاً في العمليات التلقائية لترتيب أولوية الطعون وإغلاقها تم تطويره حديثًا ويتغير بسرعة. وعند النظر في إضافة تفاصيل إضافية إلى صفحة مركز الشفافية التي تعكس هذه التغييرات، توصلنا إلى استنتاج مفاده أن نشر النظام الجديد في هذه المرحلة سيكون مضللًا نظرًا لأن المعايير المعنية خاضعة للتطور والتغيير، وغالبًا ما سيكون ذلك بسرعة كبيرة. ومن منطلق الشفافية، سنشارك تقييمنا الكامل للاعتبارات مع مجلس الإشراف.</p> <p>على الرغم من أننا لن نقدم أي تحديثات أخرى بشأن هذه التوصية بعينها، فإننا نواصل تحسين العمليات التلقائية لترتيب أولويات الطعون وتصنيفها على مدار 2023، وسنقدم المزيد من التحديثات حول تطوير هذه العمليات الجديدة في ردودنا على التوصية رقم 2</p>	<p>"لقد تم تطوير التقدم الذي أحرزناه في العمليات التلقائية لترتيب أولوية الطعون وإغلاقها حديثًا ويتغير بسرعة. ونظرًا لطبيعة هذا العمل، نعتقد أن توفير تحديثات مستمرة توضح جهود الإنفاذ التي نبذلها سيكون كافيًا مع تطور المعايير المعنية. ولا يزال إنشاء عمليات تلقائية لترتيب أولوية الطعون وإغلاقها، واختبارها وتعزيزها من أولوياتنا، وسنواصل تقديم تقارير بشأن مستوى التقدم المحرز في التنفيذ مع تطور المعايير."</p>	<p>التوصية رقم 7 - يجب على Meta تقديم تفسيرات علنية عن العمليات التلقائية لترتيب أولوية الطعون وإغلاقها، بما في ذلك معايير ترتيب الأولوية والإغلاق.</p>	<p>شعار الاحتجاجات في إيران</p>

<p>بشأن حالة "طلب نصيحة بشأن عقار Adderall®" والتوصية رقم 5 بشأن "حالة ميم" زرا الاختيار". من خلال مواصلة تقديم تقارير علنية عن كل إصدار جديد في العمليات التلقائية لترتيب أولوية الطعون وإغلاقها واختبارها وتعزيزها في تحديثاتنا ربع السنوية، نأمل تحقيق روح هذه التوصية من خلال زيادة الشفافية حول العملية دون المخاطرة بإجراء تحديث غير دقيق على مركز الشفافية."</p>			
---	--	--	--